في افتتاح اللقاء التشاوري لنظام المعلومات

وزير التخطيط والتعاون الدولي يؤكد أهمية الكفاءة الاقتصادية في تنفيذ المشاريع الحكومية

■ «صنعاء/ سبأ

قال وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي " إن تطوير نظام معلومات إدارة المشتريات الحكومية يمثل خطوة نوعية باتجاه تعزيز الإصلاحات الهادفة إلى تنظيم الرقابة الموحدة للدورة الكاملة للمناقصات".وأكد الوزير السعدي لدى افتتاحه أمس بصنعاء اللقاء التشاوري لنظام معلومات المشتريات، أهمية النظام الجديد في تسهيل عملية الوصول للمعلومات و تعزيز الشفافية والنزاهة وزيادة الكفاءة الاقتصادية في تنفيذ المشروعات الحكومية وضمان حماية المال العام وتحفيز المانحين على المساهمة الفاعلة في البرامج التنموية وكذا تعزيز المنافسة والعدالة وتجسيد مبدأ تكافؤ الفرص في معاملة الموردين والمتعهدين والمقاولين.من جهته أشار رئيس الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المهندس عبدالملك العرشي إلى أن نظام معلومات المشتريات الحكومية هو نظام معلوماتي الكتروني سيقوم بإدارة جميع مراحل وإجراءات المشتريات والمناقصات في مختلف المصالح والمؤسسات الحكومية.ولفت المهندس العرشي أن النظام الجديد سيعمل على تسهيل أعمال التخطيط والتنفيذ والمراقبة والمتابعة لمشتريات الدولة وبما يحقق تحسين الأداء في جانب المناقصات والمزايدات وتوفير معلومات تمكن من تحسين آلية اتخاذ القرار وتطوير السياسات المتبعة في هذا المجال.ويهدف نظام معلومات المشتريات الحكومية إلى دعم جهود الحكومة في تحقيق إصلاح نظام المناقصات من خلال استخدام تقنية المعلومات وبالاعتماد على أفضل الممارسات العالمية في أعمال المناقصات إلى جانب الإدارة والتنظيم والرقابة الموحدة للدورة الكاملة للمناقصات وتسهيل عملية الوصول للمعلومات.يشار إلى أن اللقاء الذي نظمته وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بمشاركة العديد من كوادر الجهتين سيناقش عدداً من المواضيع المتعلقة بتطوير نظام معلومات إدارة المشتريات الحكومية والنتائج الإيجابية المتوخاة منه.

تحت شعار "دعم سلامة الغذاء ونقاوة مياه الشرب"

اليمن تحتفل مع دول العالم باليوم العالمي للاعتماد

■ «الثورة/عبدالله الخولاني

شاركت اليمن ممثلة بالهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة الهيئات والمؤسسات المماثلة في دول العالم احتفالها باليوم العالمي للاعتماد الذي يصادف يوم التاسع من يونيو من كل عام. وقد اختارت كل من المنظمة الدولية لاعتماد المختبرات ILAC، والمنتدى الدولي للاعتماد IAF، الاحتفال بالذكرى الخامسة لهذا اليوم تحت شعار" دعم سلامة الغذاء ونقاوة مياه الشرب ".

وأوضح / وليد عبد الرحمن عثمان – مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة أن شعار اليوم العالمي للاعتماد جاء منسجما مع التوجهات التي تسعى الهيئة الى تحقيقها ممثلة بوحدة الاعتماد من خلال الاعتراف الدولي بنشاط الاعتماد الذي ستقدمه الوحدة لجهات تقييم المطابقة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي .

وأكد عثمان أن رسالة المنظمة الدولية لاعتماد المختبرات ILAC، والمنتدى الدولي للاعتماد IAFلهذا العام ركزت على أهمية أن يعرف المستهلك ماذا تحتوية المادة الغذائية التي يتناولها أو قارورة الماء التي يشربها من معادن ومياهي الآثار البيئية لها وكيفية التداول والتعامل التي تتم، وبالتالي فإن ذلك يحتاج إلى تطبيق نظام إدارة سلامة الغذاء مدعوما بنظامي اختبار وتفتيش ذي مصداقية،خصوصا وأن جهات تقييم المطابقة يتزايد عددها بما فيها من مختبرات للفحص والمعايرة ومختبرات طبية وجهات تفتيش ومنح شهادات تعمل على تطبيق المواصفات والمعايير الدولية، وبالتالي فان اعتمادها بمثابة إعلان انها جهات محايدة ومطابقة لتقديم الخدمات.

وأضاف أن جهات الاعتماد التي تم تقييمها من جهات مناظرة بأنها مطابقة توقع اتفاقيات تبادل تدعم قبول نتائجها وشهاداتها عبر الحدود الوطنية وهذا بدوره يزيل الاحتياج لفحوصات إضافية او مراجعات او شهادات عند دخول كل دولة .

من جانبها أوضحت رباب ابو اصبع –مدير وحدة الاعتماد بالهيئة اليمنية للمواصفات أن الاعتماد يلعب دورا اساسيا للحصول على غذاء آمن وماء شرب نقي من خلال اعتماد جهات تقييم المطابقة التي تقوم بإعمالها وفقا لأعلى المعايير والمتطلبات الدولية معززة ثقة المستهلكين في الجهات المعتمدة كونها تعمل وفق هذه المواصفات.

مشيرة إلى أن وحدة الاعتماد ستقيم فعالية توعية بأهمية وأهداف الاعتماد بهذه المناسبة تستهدف فيها موظفي الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس .

ارتفاع طفيف للعملة المصدرة في مارس ٢٠١٢م

■ «خاص/الثورة

بلغت العملة المصدرة في نهاية شهر مارس ٢٠١٢م، نحو ٧٧٦,٥ مليار ريال مقارنة مع ٧٧٠,٦ مليار ريال في نهاية شهر فبراير ٢٠١٢م .وبينت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي أن العملة المصدرة ارتفعت بقرابة ٦ مليارات ريال في مارس عما كانت عليه في فبراير.

وتوزعت العملة المصدرة على الفئات المختلفة ، حيث بلغت العملة المصدرة من فئة الألف الريال ٥٩٩,٨ مليار ريال تمثل ٧٧٪ من إجمالي العملة المصدرة ،يلي ذلك فئة الخمسمائة ريال حيث بلغت العملة المصدرة منها ١٣٦,٨ مليار ريال تمثل ١٨٪ من إجمالي العملة المصدرة.كما تم إصدار ١٦,٨ مليار ريال من فئة المائتين والخمسين ريالاً ، و٣,٦ مليار ريال من فئة المائتي ريالاً،و١١,٣ مليار ريال من فئة المائة ، و٣ مليار ريال من فئة الخمسين ، و١,٥مليار ريال من فئة العشرين ،و١,٦ مليار ريال من فئة العشرة ، و٥٦٤ مليون ريال من فئة الخمسة ريالات .

١٠٥٨ مليار ريال صافي المطالبات على الحكومة للجهاز المصرفي

■ «خاص / الثورة

كشفت إحصائية رسمية آن صافي المطالبات على الحكومة للجهاز المصرفي ارتفع خلال شهر مارس ١٠٥٨,٩ مليار بينما سجل في شهر فبراير ٢٠١٢م رصيدا مدينا بـ ١٠٨٦,٢ مليار ريال.

وبحسب الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي اليمني فقد بلغت الزيادة في المطالبات على الحكومة ٢٧,٣ مليار ريال .الجدير بالذكر أن صافي المطالبات على الحكومة في نهاية مارس ٢٠١١م بلغ رصيدا مدينا بـ ٨٤٦,٨ مليار ريال مقارنة مع رصيد مدين بـ٧٣٥,٦ مليار ريال في نهاية فبراير ٢٠١١م .وكانت المطالبات على الحكومة للجهاز المصرفي قد بلغت في نهاية العام ٢٠١٠م نحو ٧٨٠,٥ مليار ريال .

ارتفاع إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية والإسلامية في الربع الأول من العام الجاري

■ «خاص/الثورة

ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية والإسلامية إلى تريليون و٤٤٧ مليار ريال في الربع الأول من العام الجاري مقابل تريليون و٢٨١ مليون ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١١م.كما شهد إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية والإسلامية في نهاية ديسمبر ٢٠١١م ،ارتفاعاً بنسبة ٠,٩ ٪ عما كانت عليه في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١١م.وقالت نشرة التطورات المصرفية آن الودائع ارتفعت إلى ١٣٤٨,٦ مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠١١م، من ١٣٣٧,٣ مليار ريال في نهاية أغسطس ٢٠١١م، وبزيادة تقدر بـ ١٠,٣ مليار ريال .وكان تقرير حكومي أكد أن الودائع تمثل المصدر الرئيسي لموارد البنوك إذ تناهز نحو ٨٠,٢ ٪ من جانب الخصوم لمتوسط الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٩م، وقد نمت بمتوسط سنوي ١٦,٦٪ . وتظهر البيانات أن الودائع المصرفية نمت بنحو ٢٣,٥٪ عام ٢٠٠٧م، ثم انخفضت إلى ١٧,٣ ٪ عام ٢٠٠٨ ثم إلى ٩٪ عام ٢٠٠٩م، ومع ذلك فقد ارتفعت القيمة المطلقة للودائع عام ٢٠٠٩م، بمقدار ١١٠ مليارات ريال لتصل إلى ١٣٤٢,٥ مليار ريال.

تأهيل ٢٤٠ متدرباً حول الإبداع بمنشآت الأعمال بالمحويت

■ «الثورة/ أسماء حيدر البزاز

اختتم يوم أمس البرنامج التدريبي للمدرب الدولي / سامح بن محمد الوظاف الذي نفذه في مديرية خبت النويرة بمحافظة المحويت والذي استمر لمدة ستة أيام، حيث أقيمت أمسيتان حول مبادئ التفكير الإبداعي بكلية المجتمع بالخبت وعن "مبادئ تحقيق الأمنيات" بالمعهد الصناعي التقني والتي حضرها أكثر من مائتي مشارك من طلاب كلية المجتمع والمعهد الصناعي وهيئته التدريسية، كما نفذ المدرب دورة عن أسس التخطيط الاستراتيجي الشخصي والمؤسسي والتي هي ضمن مشروع سفراء التنمية الواسع الانتشار على مستوى الوطن العربي، بحضور سبعة وأربعين متدرباً من بينهم مدير عام المديرية/ محمد عبدالملك هازع و نائب العميد للشئون الأكاديمية بكلية المجتمع/ د. علي حسن علي القرون وعميد المعهد الصناعي بخبت النويرة/ محمد أحمد الزيكم ورئيس التوجيه بالمديرية/ منصور صالح أحمد العبسي بالإضافة إلى أعضاء المجلس المحلي بالمديرية والهيئة التدريسية بالمعهد الصناعي وكلية المجتمع وعدد من الطلاب.

وأشاد الحاضرون جميعا بالبرنامج التدريبي الذي نفذه المدرب ومدى سعادتهم بالحضور والفائدة التي جنوها من البرنامج التدريبي، كما قدم المدرب مقترحاً للحاضرين بأن يكون لهم هدف عام للجميع بإنشاء شركة اكتتاب خاصة بأبناء المديرية، وذكرهم بأن منطقتهم تمتاز بخصبة الأرض وبكثرة اغتراب أبنائها وتكسس ذهب نسائهم في البيوت، وقال لهم أنه بإمكانكم بسهولة أن تؤسسوا شركة تجارية عملاقة مدرة بأرباح فضلاً عن تشغيلها لأياد عاملة من أبناء المديرية وأبناء المحافظة عموماً والتي تشكو من افتقارها لمصادر إيرادية مثل الموانئ والمنافذ الدولية والحقول النفطية. ورحب الجميع بالمقترح كما دعوا المدرب لإقامة برنامج تدريبي آخر لهم والذي رحب بذلك، ووعدهم بتنفيذ أربع دورات لهم في نهاية شهر يونيو في مجال مبادئ العلاقات العامة و مجال مبادئ الإدارة والتخطيط الاستراتيجي.

تدشين نادي رجال الأعمال اليمنيين في عدن

■ «عدن/ سبأ

دعا محافظ عدن المهندس وحيد علي رشيد رجال الأعمال اليمنيين إلى القيام بدورهم المرجو في تطبيع الأوضاع الاقتصادية خدمة للمواطن والوطن.

وأكد المحافظ أمس في حفل تدشين نادي رجال الأعمال اليمنيين و بحضور عدد كبير من رجال الأعمال أهمية تقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين وتعزيز علاقاتهم وثقتهم بالحكومة من أجل عودة الأوضاع إلى طبيعتها وبناء الدولة المدنية الحديثة.ونوه بأهمية الاستثمار الحقيقي في محافظة عدن التي تمتلك الكثير من الثروات ومقومات الاستثمار والعمل على النهوض بالبنية التحتية لتحقيق الإستقرار .. مؤكدا بأن قيادة المحافظة ستقدم كافة التسهيلات للمستثمرين ورجال الأعمال للاستثمار في المحافظة والمنطقة الحرة .من جانبه استعرض رئيس نادي رجال الأعمال اليمنيين فتحي عبد الواسع هائل أنشطة النادي الذي يعمل تحت مظلة الاتحاد العام للغرف التجارية والانجازات التي حققها خلال الفترة الماضية منذ تأسيسه في العام ٢٠٠٢م في سبيل خدمة الاستثمار والمستثمرين.وأشار إلى أن من أهداف النادي تقريب وجهات النظر وتعزيز العلاقات بين مختلف جهات القطاع الخاص وتنفيذ برامج متكاملة والرقي بالنشاط الاقتصادي للمساهمة بشكل فعال في خدمة عملية التنمية الاقتصادية الشاملة .بدوره عبر رئيس الغرفة التجارية والصناعية بعدن محمد عمر بامشموس ومشرف نادي رجال الأعمال اليمنيين بعدن علي الحبشي عن سعادتهما بتدشين نشاط مكتب رجال الأعمال اليمنيين بمدينة عدن التي تمتلك تاريخاً عريقاً في مجال التجارة والمال والأعمال على مر العقود الماضية بحكم موقعها الجغرافي والاستراتيجي الهام وامتلاكها مقومات النشاط الاقتصادي القادر على جذب الاستثمارات وأصحاب رؤوس الأموال .من جانبه قدم المفكر الإسلامي عبدالحليم زيدان محاضرة حول التنمية الحضارية والبشرية والظروف المحلية والإقليمية والدولية والتحولات على مستوى العالم وكيفية تجاوز الصعوبات والإنتقال إلى مرحلة الاستقطاب الاقتصادي وخدمة العالم .

ضبط كميات كبيرة من الأغذية والسلع المنتهية الصلاحية بشبوة

■ «شبوة/سبأ

ضبط مفتشو صحة البيئة بمكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة شبوة كميات كبيرة ومتنوعة من الأغذية والمواد الاستهلاكية الفاسدة والمنتهية الصلاحية ومعدات غير صالحة للاستخدام.

وأوضح مدير إدارة شؤون البلديات وصحة البيئة بمكتب الأشغال العامة والطرق بالمحافظة نبيل محمد عيسى لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن حملات التفتيش الميدانية المفاجئة التي نفذت مؤخراً بالتعاون مع مكتب الصناعة والتجارة بالمحافظة لعدد من الأسواق العامة بالمحافظة ومراكز المديريات ضبطت خلال ٢٠ يوما ثلاثة أطنان و(٢٥٠) كيلو جراما من المواد الغذائية والاستهلاكية و(١٠٠) كيلو من الأغذية المثلجة و(١٦٣) كيلو من الأغذية الطازجة و(٧٥) لترا من العصائر الطازجة و(١١١) كيلو من أواني وأدوات طباخة،و(٦٢) مخالفة صحية متنوعة.

وأضاف نبيل عيسى إنه قد تم التحفظ على كافة المواد المضبوطة في مركز المحافظة ومراكز المديريات المعنية تمهيدا لاتخاذ الإجراءات القانونية بشان إحراقها لاحقا، فيما يتم التنسيق مع الجهات المختصة بشان إحالة البائعين والتجار المخالفين إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية بشان ما قاموا به من عمليات غش تجاري تضر بصحة الناس.

ودعا عيسى جميع المواطنين التفاعل مع الجهود الرسمية التي تبذل من أجل حمايتهم، من خلال إبلاغ الجهات المختصة في مكتبي الأشغال العامة ومكتب الصناعة والتجارة بالمحافظة عن أي مواد مخالفة ومنتهية أوغير صالحة للاستخدام.

بقيمة (٢,٥) مليون دولار

تصدير ٧٤٩ طنا من الأسماك خلال شهرين بالحديدة

■ «الحديدة/سبأ

بلغ إجمالي الكميات المصدرة من الأسماك والأحياء البحرية بمحافظة الحديدة خلال شهري أبريل ومايو الماضيين ٧٤٩ طناً بقيمة مليونين ونصف المليون دولار.

وأوضح مدير إدارة مراقبة الجودة بمكتب الثروة السمكية بالمحافظة محمد الصلوي، أن الصادرات شملت الأسماك والجمبري بأنواعه والحبار وأبو مقص وخيار البحر وزعانف القرش فيما بلغ إجمالي العمولة التسويقية لتلك الفترة خمسة ملايين و٧٧٢ ألف ريال.

اجتماع لمجلس إدارة مؤسسة المياه بساحل حضرموت

■ المكلا/سبأ

أكد محافظ حضرموت خالد سعيد الديني أن السلطة المحلية بالمحافظة عملت جاهدة وما زالت على تأمين الخدمات التي يحتاجها المواطن في حضرموت ومن ذلك خدمات المياه والصرف الصحي رغم الظروف الراهنة والأزمة التي تشهدها البلاد حاليا، مشددا على ضرورة تحصيل إيرادات المؤسسة واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المتخلفين عن سداد الفواتير للمؤسسة.

جاء ذلك خلال ترؤسه أمس اجتماعاً لمجلس إدارة المؤسسة المحلية للمياه الصرف الصحي بساحل حضرموت، حاثاً قيادة المؤسسة على مضاعفة الجهود لإنجاز ما تبقى من مشاريع لخلق الاستقرار التمويني للمياه في السنوات القادمة في ظل التوسع العمراني الذي تشهده محافظة حضرموت.

وأبدى استعداد السلطة المحلية بالمحافظة لتقديم كافة التسهيلات لإنجاح نشاط المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي، داعيا إلى وضع المشاريع الأكثر أهمية ضمن أولويات البرنامج الاستثماري للمؤسسة، وتفعيل دور المجالس المحلية بالمديريات بالتعاون مع فروع المؤسسة.

وطالب المحافظ الديني بتكثيف برامج التوعية لحث المواطنين المستهلكين على السداد، وتفعيل دور الإعلام وخطباء المساجد والمرشدين في هذا الجانب.

من جانبه أكد المدير العام للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي المهندس عوض سالم القنزل أن كافة فروع المؤسسة تشهد استقرارا في خدمات المياه.

وبيّن أن المؤسسة افتتحت فرعين لها في مديريتي ميفع وحصيحصة، وأن هناك مشروعاً استراتيجياً بأرخبيل سقطرى سيتم تنفيذه من قبل الحكومة الهولندية، إضافة إلى مناقصة مشروع مياه ومجاري الشحر.

وكان الاجتماع ناقش جملة من التقارير منها تقرير المتابعة لنشاط مجلس الإدارة والمؤسسة وتقرير عن مستوى تنفيذ الخطة المالية والأداء للنشاط الجاري لعام ٢٠١١م.

حضر الاجتماع وكيل حضرموت لشئون مديريات الساحل عوض عبدالله حاتم.

دعوات لتبني استراتيجية واقعية لتحقيق التنمية في اليمن

■ «كتب/عبدالله محمد

أكدت دراسة حديثة على ضرورة الاهتمام بسياسات حفز النمو الاقتصادي الحقيقي والمستدام المؤدي إلى تحقيق تنمية حقيقية وعادلة، من خلال توفير دراسات علمية وواقعية لكافة الاختلالات والتحديات التي تواجه الاقتصاد وتحديد كافة الموارد الاقتصادية البشرية والمالية والمادية المتاحة في الاقتصاد في كافة المجالات ومختلف مناطق الجمهورية ليتم على ضوئها تحديد أولوية الأهداف والسياسات الإنمائية وآلية رفع كفاءة استغلال هذه الموارد.

ودعت إلى وضع إستراتيجية واقعية للتنمية الصناعية والزراعية ، بما يسمح للدولة والقطاع الخاص الدخول في مشاريع إنمائية كبيرة واسعة الارتباطات الأمامية والخلفية وكثيفة العمالة في مختلف المجالات وفي مختلف مناطق الجمهورية تستقطب العملة الأجنبية .

ونبهت إلى أهمية والحد من النفقات غير الضرورية وتفعيل قانون التقاعد وضبط عمليات التوظيف بما يكفل رفع كفاءة رصد نفقات التشغيل ودراسة موضوع الودائع الكبيرة لدى الجهاز المصرفي لعدد من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع في الوقت الذي يوجد أرصدة مدينة على الحكومة ومؤسسات القطاع،مما أدى تجميد موارد مالية متاحة في الوقت الذي يتم تحمل الموازنة أعباء قروض محلية وعمولات مرتفعة من ناحية وتحايل على مستحقات الخزينة العامة من فائض بعض مؤسسات القطاع العام من ناحية أخرى وكذا مراعاة السياسة العامة للتنمية لمعايير تحسين مؤشرات العدالة في توزيع الدخول والثروة ومنافع التنمية وتوزيع أعبائها من خلال رفع مخصصات مشاريع التنمية في المناطق النائية ودراسة الفرص المتاحة للاستثمار في مشاريع إنمائية في هذه المناطق وتقديم حوافز وتسهيلات أكبر للمستثمرين فيها، وتنظيم توزيع عوائد الإنتاج وفق معايير اقتصادية وتبني المشاريع الكبيرة والكثيفة العمالة والحد من سطوة الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين وبالأخص في مجال السلع الزراعية.

وطالبت بضرورة الحد من مشكلة الاحتكار الخاص في مجالات التجارة الخارجية والداخلية والاستثمار والإنتاج، ، واستكمال خطوات تطوير القطاع المصرفي وتوفير أكبر قدر ممكن من الدراسات الأولية للمشاريع المتاح للاستثمار فيها في مختلف القطاعات الاقتصادية ومناطق الجمهورية، إلى جانب توفير قاعدة بيانات وطنية شاملة ومتسقة وواقعية ومنتظمة.

وشددت الدراسة على أهمية إيجاد آلية مناسبة وعملية لمتابعة وتقييم مستوى تنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية بصورة منتظمة ورفع تقرير حول مستوى التنفيذ بصورة منتظمة تكفل وضع المعالجات أولاً بأول وتبني الحكومة إستراتيجية تنمية محلية واضحة وواقعية يتم في ضوئها تحديد حجم الدعم المركزي اللازم لتحقيق التنمية وأولويات المشاريع الإنمائية في كل منطقة حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مواردها المحلية، وتحديد المشاريع الإنتاجية الممكن حفز وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيها .

وخلصت الدراسة إلى أهمية تنظيم السوق المحلية بما لا يتعارض مع حرية المنافسة، من خلال مراعاة حماية السوق المحلي من الغش التجاري والإغراق والاحتكار ومنافسة السلع والصناعات الوطنية الإستراتيجية والحرفية وتوسيع وتطوير قطاعات الخدمات الاقتصادية الوطنية في مجالات النقل والتامين للسلع المصدرة والمستوردة وتطوير قطاع المقاولات المحلي وبيوت الخبرة والهندسة والمحاسبة بما يسمح بخفض الدفوعات على وارداتنا من هذه الخدمات، ورفع كفاءة تنفيذ المشاريع خلال الفترة الزمنية المحددة وبالمواصفات المطلوبة بالإضافة إلى مراعاة الاتساق والتكامل بين مجمل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية من خلال رفع درجة التعاون والنقاش والحوار بين الفنيين في الجهات الحكومية المعنية (وزارة التخطيط، وزارة المالية، البنك المركزي، وزارة الإدارة المحلية، وزارة الخدمة المدنية، وبالأخص عند وضع الأهداف والسياسات العامة الاقتصادية منها أو المالية أو النقدية وعلى وجه الخصوص المرتبطة بمنظمات دولية واتخاذ خطوات حاسمة في مجال تطبيق قانون ضريبة المبيعات وإصدار قانون الدخل وإصدار قانون الجمارك وتنظيم وترشيد الإعفاءات ومنع التهرب والتهريب وتطوير وضبط البات ربط وتحصيل وتوريد كافة مستحقات الخزينة العامة

وأوصت بضرورة مراعاة البنك المركزي الحجم المناسب من السيولة النقدية وبالأخص من النقد المصدر، والذي يمثل ارتفاع معدل نموه العامل الرئيسي لارتفاع حجم السيولة المحلية وبالتالي لارتفاع معدل التضخم، بحيث لا يتجاوز كثيراً حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات على الأمد المتوسط